

وغوه في التوضيح عن البيان ولكن قال ابو الحسن قوله اي في ما  
 المدونة جمع بينك وبين غيرك بشرط صحة ليكون حائزا  
 للموهوب وفي بعض النسخ اييد هو شرط كماله ووقع ذكر الحق  
 قال عبد الحق في شرط صحته في الوثائق المجموعة هو شرط  
 كماله وصحة هبة **رهن** ودين **رهني مرتفنه** بهسته لغيره  
 وبقاء دينه بلا رهن سواء قبضه المرتهن او لم يقبضه **الرهن**  
 برهن مرتفنه بهسته لغيره والحال انه **لم يقبض** المرتهن الرهن  
 قبل هبته والحال انه قد **ابسر الرهائن** فنصح هبة الرهن  
 فان اعسر الرهائن والمرتهن احق بالرهن من الموهوب له الا  
 ان يرهني مرتفنه بالهبة فنصح لانه رهني باسقاط هبة  
 من الرهن وان يكون ذنبه بغير رهن **وان** وهب الرهن  
 الرهن بعد قبض المرتهن له وابسر الرهائن ولم يرض المرتهن  
 بهسته **قضي** يضم فكسري حكم الثاقي علي الرهن الموهوب  
**بتك ما** اي الرهن الذي **قبض** يضم فكسري قبضه المرتهن  
 من الرهن قبل هبته بتعجيل الدين للمرتهن **ان كان الدين**  
**مما** اي نوع الدين الذي **يجعل** فان كان قرضا مطلقا او عينا من  
 بيع ومحل ذلك ان علم الرهائن انه يلزمه فله فان كان الدين  
 مما لا يجعل او لم يعلم الرهائن بلزوم فله او اعسر الرهائن بقي ما  
 الرهن على حاله الي وفاء الدين الموهوب فيه فان وفاه تمت  
 هبة الرهن واخذ الموهوب له والا فالمرتهن احق به في  
 دينه وللا مطالبة الموهوب له علي الواهب قال سب  
 واعلم انه اذا رضي مرتفنه صحيح مطلقا اي سواء كان الرهن  
 موهوبا او معسرا وسواء وهبه قبل قبض مرتفنه المرتهن  
 له او بعد ويبقى دينه بلا رهن ووجه ظاهره وان كان يرض  
 فان وهبه قبل ان يقبضه المرتهن وكان الرهن موهوبا ولكن

الرهن

الرهن صحيحا ويبقى الدين بلا رهن لتفريط المرتهن وقبضه  
 واما ان كان مسرلا فانه يبعث رهنا للاجل واما لو قبضه المر  
 فقضه المرتهن وهبه الرهن فان كان الرهن موهوبا  
 الذين ان كان الدين مما يجعل حيث لم يرض الرهن جهلا ان الدين  
 يجعل في هذه الحالة او ادعي الجهل ولم يجعل ولا يقبل الرهن  
 للاجل واما لو كان مسرلا فانه يبعث رهنا للاجل قال المتأني  
 قوله ويبقى الدين بلا رهن لتفريطه نحوه في التوضيح  
 عن ابن ابي عمير وفي المواضع اشبه وان الموهوب يرض  
 له حقه ونحوه عند ان عرقه وعطف على المبالغ عليه  
 فقال **او** اي هذا اذا كان الاعطاي بقوله وان كان **بفعل ما عطا**  
**الولد سماء** تحمله او غيرها ولو كان الولد كبيرا واما تحلية  
 الزوجة فتجوز في الامتاع قال الخليلي والعمري انه اذا  
 ولد الصغير بجلي نزمات فانه يكون للصبي ولا يورث  
 عن الاب وظاهره وان لم يشهد بالتمليك وهو كذلك لا  
 التحلية فزينة عليه ما لم يشهد بالامتاع وقول ابن عازمي  
 والشهد له بذلك فيه نظرا ما قاله سب وانشاء الرهن  
 لا يتوقف في المقتضى بقوله وان كان او فهم ذلك بفعل  
 اذ مقصود الشارع الرضي فاي شيء دل عليه اعتبر مثل  
 للفعل بقوله كتحلية الشخص ذكر او انى وهو بالجملة  
 ولوه ظاهره وان لم يشهد بالتمليك وهو كذلك لان التحلية قربة  
 عليه وبه صرح المواق فهو محمول علي التملك ما لم يشهد  
 بخلافه كما في الجواهر وقول الكافي اذا شهد ضحي في كلام  
 ابن عازمي ومن تبعه نظر والاولي عمل التحلية في الترتين  
 اي كترين ولوه بتحلية او لباس او ركوب بان يركبه تحلي  
 درس ويجعل لها سرجا وركابا مثلا محلي بالذهب او نحو